Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

أنماط النمو السكاني الحضري في المدن الليبية الكبرى: تحليل جغرافي بشري للفترة ما بعد 2011

غنية الهادي سالم

قسم الجغرافيا – كلية التربية العجيلات– جامعة الزاوية

g.salim@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/8/14 –تاريخ المراجعة: 2025/9/13– تاريخ القبول: 2025/9/20– تاريخ للنشر: 25/ 9/ 2025

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تحولات النمو السكاني الحضري في المدن الليبية الكبرى بعد عام 2011 من منظور جغرافي بشري، بالتركيز على أنماط التوزيع السكاني، واتجاهات التوسع المكاني، والعوامل المؤثرة في هذه التحولات، وما نتج عنها من آثار حضرية واجتماعية وخدمية. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، مدعومًا ببيانات إحصائية وتقارير دولية، وتحليل مكاني للامتداد العمراني داخل المدن الكبرى.

أظهرت النتائج أن النمو الحضري بعد عام 2011 في ليبيا كان مدفوعًا بشكل رئيسي بالنزوح الداخلي الناتج عن الصراع، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت السكان إلى ترك الريف والاستقرار في الحضر. وقد تركز هذا النمو في مدن طرابلس وبنغازي ومصراتة، حيث شهدت توسعًا عمرانيًا أفقيًا غير متوازن، وضغوطًا متزايدة على البنية التحتية والخدمات، مع تفاوتات واضحة في التوزيع المكاني بين المركز والأطراف.

كما أبرزت الدراسة غياب سياسة حضرية وطنية فعالة، وضعف أدوات التخطيط المكاني، مما زاد من تعقيد المشهد الحضري. وتوصي الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات تنموية متكاملة تراعي العدالة المكانية والاستدامة، وتعزيز دور البلديات وأجهزة الرصد السكاني والمكاني، للحد من النمو العشوائي وتحقيق توازن حضري مستدام.

Abstract:

This study aims to analyze the transformations of urban population growth in major Libyan cities after 2011 from a human-geographic perspective. It focuses on the patterns of population distribution, spatial expansion trends, the driving factors behind these transformations, and their resulting urban, social, and infrastructural impacts. The study adopts a descriptive-analytical approach supported by statistical data, international reports, and spatial analysis of urban expansion in the country's main cities.

The findings indicate that post-2011 urban growth in Libya has been primarily driven by internal displacement resulting from conflict, alongside socio-economic shifts that encouraged migration from rural to urban areas. This growth has concentrated in cities such as Tripoli, Benghazi, and Misrata, which experienced unbalanced horizontal expansion and increasing pressure on infrastructure and services, with evident spatial disparities between central and peripheral areas.

Moreover, the study highlights the absence of an effective national urban policy and the weakness of spatial planning tools, further complicating the urban landscape. It recommends the adoption of integrated development strategies that consider spatial justice and urban sustainability, as well as enhancing the role of municipalities and demographic-spatial monitoring systems to limit informal growth and ensure balanced urban development.
Keywords: Urban growth, urbanization, human geography, major Libyan cities, internal displacement, urban planning, spatial distribution, post-2011.

المقدمة

شهدت ليبيا خلال العقدين الأخيرين تحولات ديموغرافية وعمرانية متسارعة، خاصة على مستوى المدن الكبرى التي أصبحت تشكّل مركز جذب رئيسي للسكان. ويُعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل المركّبة، من أبرزها التحول السياسي والاجتماعي بعد عام 2011، وما تبعه من تغيرات في الأنماط الاقتصادية والهجرات الداخلية والنزوح القسري. ووفقًا لتقديرات البنك الدولي(World Bank, 2023) ، فإن نسبة السكان الحضريين في ليبيا قد تجاوزت 81٪ من إجمالي عدد السكان، وهو ما يعكس تسارعًا ملحوظًا في وتيرة التحضّر.

تشير هذه المؤشرات إلى أن التوسع الحضري في ليبيا لم يكن ناتجًا عن النمو الطبيعي فحسب، بل جاء أيضًا كنتيجة مباشرة للظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية التي دفعت السكان إلى إعادة توزيع أنفسهم جغرافيًا داخل البلاد. فقد شهدت مدن مثل طرابلس، بنغازي، ومصراتة تغيرات كبيرة في حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي والبنية العمرانية للخريطة الحضرية . (UN-Habitat, 2021)

في ضوء هذه التحولات، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أنماط النمو السكاني الحضري في المدن الليبية الكبرى خلال الفترة ما بعد عام 2011، من منظور جغرافي بشري، يُعنى بفهم التحولات في البنية المكانية والديموغرافية. كما تسعى إلى تفسير العوامل المحركة لهذا النمو، والكشف عن تداعياته على الخدمات الحضرية، وسوق السكن، والبنية التحتية، والتوازنات الاجتماعية-المكانية.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول فترة زمنية حرجة في تاريخ ليبيا المعاصر، وتسلّط الضوء على علاقة التحول السياسي-الاجتماعي بإعادة تشكيل المدن. كما يمكن أن تسهم نتائجها في دعم جهود التخطيط الحضري المتوازن، وتعزيز السياسات السكانية والتنموية التي تستجيب لمتغيرات ما بعد الصراع.

منهجياً، تعتمد الدراسة على تحليل كمي ونوعي لبيانات سكانية وجغرافية، تغطي الفترة من 2011 حتى الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في النمو السكاني.

مشكلة الدراسة

رغم النمو الملحوظ في نسبة السكان الحضريين في ليبيا خلال العقد الأخير، خاصة بعد عام 2011، فإن هذا النمو لم يُواكب بتخطيط حضري منظم أو توزيع عادل للسكان والخدمات. وقد تسبّبت التحولات السياسية والاجتماعية في إعادة تشكيل الخريطة السكانية والمكانية للمدن الكبرى، مما أدى إلى تفاوتات واضحة في الكثافة السكانية، وظهور أنماط غير متوازنة في الامتداد الحضري، وتزايد الضغط على البنية التحتية والخدمات الأساسية.

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وضوح أنماط النمو السكاني الحضري في المدن الليبية الكبرى بعد 2011، وفي الحاجة إلى فهم جغرافي–بشري شامل لهذه التحولات، من حيث التوزيع المكاني للسكان، العوامل المؤثرة في النمو، وآثاره على البيئة الحضرية. ويطرح ذلك تساؤلًا رئيسيًا:

أسئلة الدراسة

1. ما طبيعة التحولات في النمو السكاني الحضري في المدن الليبية الكبرى خلال الفترة ما بعد عام 2011؟
2. ما العوامل الجغرافية والبشرية التي أسهمت في تشكيل أنماط هذا النمو؟
3. كيف انعكس هذا النمو على التوزيع المكاني للسكان والخدمات في المدن الكبرى؟

أهداف الدراسة

1. تحليل أنماط التحول في النمو السكاني الحضري داخل المدن الليبية الكبرى خلال الفترة ما بعد عام 2011.
2. تحديد أبرز العوامل الجغرافية والبشرية المؤثرة في اتجاهات النمو الحضري في هذه المدن.
3. تقييم التغيرات في التوزيع المكاني للسكان والخدمات، واستكشاف آثارها على البيئة الحضرية والتخطيط العمراني.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة أبعاد علمية ومجتمعية ومكانية. فمن الناحية العلمية، تسد الدراسة فجوة معرفية في الأدبيات الجغرافية بشأن تحولات النمو السكاني الحضري في ليبيا، خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت المرحلة ما بعد 2011. كما تُسهم في تعميق الفهم النظري والتحليلي لأنماط التحضر في سياقات ما بعد التحول السياسي والاجتماعي.

أما من الناحية التطبيقية، فتتيح الدراسة قراءة تحليلية دقيقة للتوزيع المكاني للنمو السكاني في المدن الكبرى، وتوفر مؤشرات يمكن أن يستفيد منها صانعو السياسات في مجالات التخطيط العمراني، وتوزيع الخدمات، وإعادة الإعمار، خاصة في ظل التحديات الحضرية المتزايدة.

كما تعزز الدراسة من القدرة على فهم العلاقة بين التحولات الديموغرافية والمجال الجغرافي، بما يساهم في توجيه التنمية المكانية نحو مزيد من التوازن والعدالة الحضرية في المدن الليبية.

الدراسات السابقة

1. دراسة الرافع الألي(2021)

" النمو السكاني وأثره على استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البيضاء خلال الفترة (2008–2016) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد"

تناولت الدراسة العلاقة بين النمو السكاني والتوسع في استخدامات الأرض الحضرية في مدينة البيضاء بشرق ليبيا. اعتمد الباحث على تحليل صور الأقمار الصناعية (Landsat TM) وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتتبع التحولات المكانية خلال فترة الدراسة. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين الزيادة السكانية واتساع الرقعة العمرانية، حيث احتلت الاستعمالات السكنية المرتبة الأولى على حساب الأنشطة الأخرى (الألي، 2021).

تمثل هذه الدراسة نموذجًا ميدانيًا متقدّمًا داخل الإطار الليبي، وتدعم الجانب التحليلي في البحث الحالي حول الامتداد المكاني للنمو الحضري وعلاقته بالكثافة السكانية بعد عام 2011.

2. دراسة الشارف وبرادهان(2014)

"Urban Sprawl Analysis of Tripoli Metropolitan City (Libya) Using Remote Sensing Data and Multivariate Logistic Regression Model"

حلّل الشارف وبرادهان أنماط الزحف الحضري في مدينة طرابلس بالاعتماد على بيانات Landsat ونموذج **الانحدار اللوجستي المتعدد** لتفسير محفزات التمدّد العمراني (مثل القرب من محاور الحركة ومراكز النشاط). أظهرت نتائج النمذجة دور العوامل المكانية والبنيوية في توجيه التوسع الأفقي للمدينة، وقدّمت إطارًا تفسيريًا منهجيًا قابلاً للمقارنة يُستأنس به عند تناول **بنغازي** و**مصراتة** في هذه الدراسة(Alsharif & Pradhan, 2014)

3. دراسة الصالح وآخرين(2022)

"Quantitative analysis of urban sprawl in Al-Baydah city - Libya, using GIS and remote sensing techniques"

حلّل الصالح وزملاؤه (2022) مظاهر التوسع الحضري في مدينة البيضاء باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS)والاستشعار عن بعد، خلال الفترة من 2010 إلى 2020. اعتمد الباحثون على صور أقمار صناعية متعددة المصدر لقياس التغيرات المكانية في استخدامات الأرض الحضرية، وكشفوا عن زيادة مساحة الامتداد الحضري من نحو 17.7 كم² إلى 35.9 كم² خلال عشر سنوات فقط. بيّنت الدراسة وجود زحف عمراني غير متوازن يتجه في معظمه نحو الأطراف على حساب الأراضي الزراعية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسلّط الضوء على التحولات المكانية السريعة في مدينة متوسطة الحجم شرق ليبيا، وتقدم نموذجًا كميًا يمكن الاستفادة منه في تحليل الامتداد الحضري في مدن كبرى مثل بنغازي أو طرابلس. كما تُعزز الجانب

التطبيقي في الدراسة الحالية من خلال توظيف أدوات القياس المكاني لرصد ديناميات النمو الحضري وتحليل نمط التحول في استعمالات الأرض.

4. دراسة عادل القزيري(2023)

" التغير في اتجاهات النمو السكاني في بلدية مصراتة 1984–2020م"

قدّم القزيري تحليلاً ديموغرافياً تفصيلياً لنمو السكان في بلدية مصراتة خلال 36 عاماً باستخدام التعدادات الرسمية وأساليب القياس الإحصائي. توصّلت الدراسة إلى أن عدد السكان بلغ نحو 245,218 نسمة عام 2020 بمعدل نمو سنوي يقارب 2.5٪، مع تزايد واضح في حجم السكان وهجرتهم نحو المناطق الحضرية داخل البلدية (القزيري، 2023).

تُعد هذه الدراسة مرجعًا مباشرًا للدراسة الحالية، إذ تضع أساسًا ديموغرافياً واضحاً لفهم ديناميات النمو الحضري في مصراتة كإحدى المدن الليبية الكبرى بعد عام 2011.

خلاصة تحليل الدراسات السابقة

يتضح من مجمل الدراسات السابقة أن البحوث العربية والليبية تناولت النمو الحضري من زوايا متعددة (كمية، مكانية، ومنهجية)، غير أنها غالبًا ما ركّزت على مدينة واحدة أو فترة زمنية محدّدة. تختلف الدراسة الحالية عنها بكونها تدمج المسارين المكاني والديموغرافي عبر ثلاث مدن كبرى (طرابلس، بنغازي، مصراتة)، وتستفيد من المقاربات السابقة — وخاصة النمذجة المكانية والاستشعار عن بُعد— في بناء إطار تحليلي يدمج العوامل السكانية والبنيوية مع السياقين السياسي والاقتصادي لما بعد 2011.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى دراسة وتحليل أنماط النمو السكاني الحضري في المدن الليبية الكبرى خلال الفترة ما بعد عام 2011، من خلال وصف الظاهرة وتحليل عواملها وتفسير آثارها.

تم الاعتماد على البيانات الثانوية المتاحة من مصادر رسمية ودولية، مثل جهاز الإحصاء الليبي، البنك الدولي (World Bank)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN–Habitat) ، بالإضافة إلى تقارير ودراسات سابقة ذات صلة. وقد جرى تحليل هذه البيانات لاستخلاص الاتجاهات العامة للنمو الحضري، والتغيرات في حجم السكان وتوزيعهم المكاني، مع التركيز على عدد من المدن الليبية الكبرى مثل طرابلس، بنغازي، ومصراتة. كما تم إجراء مقارنة تحليلية بين هذه المدن لرصد أوجه التباين في النمو السكاني والعوامل المؤثرة فيه. توضح خريطة منطقة الدراسة مواضع المدن المختارة (انظر الشكل 1).

تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 2011حتى 2024، باعتبارها مرحلة مفصلية في التحولات الديموغرافية والمكانية التي شهدتها ليبيا بعد الأحداث السياسية والاجتماعية التي بدأت في عام 2011.

الشكل 1: منطقة الدراسة في ليبيا: طرابلس – مصراتة – بنغازي

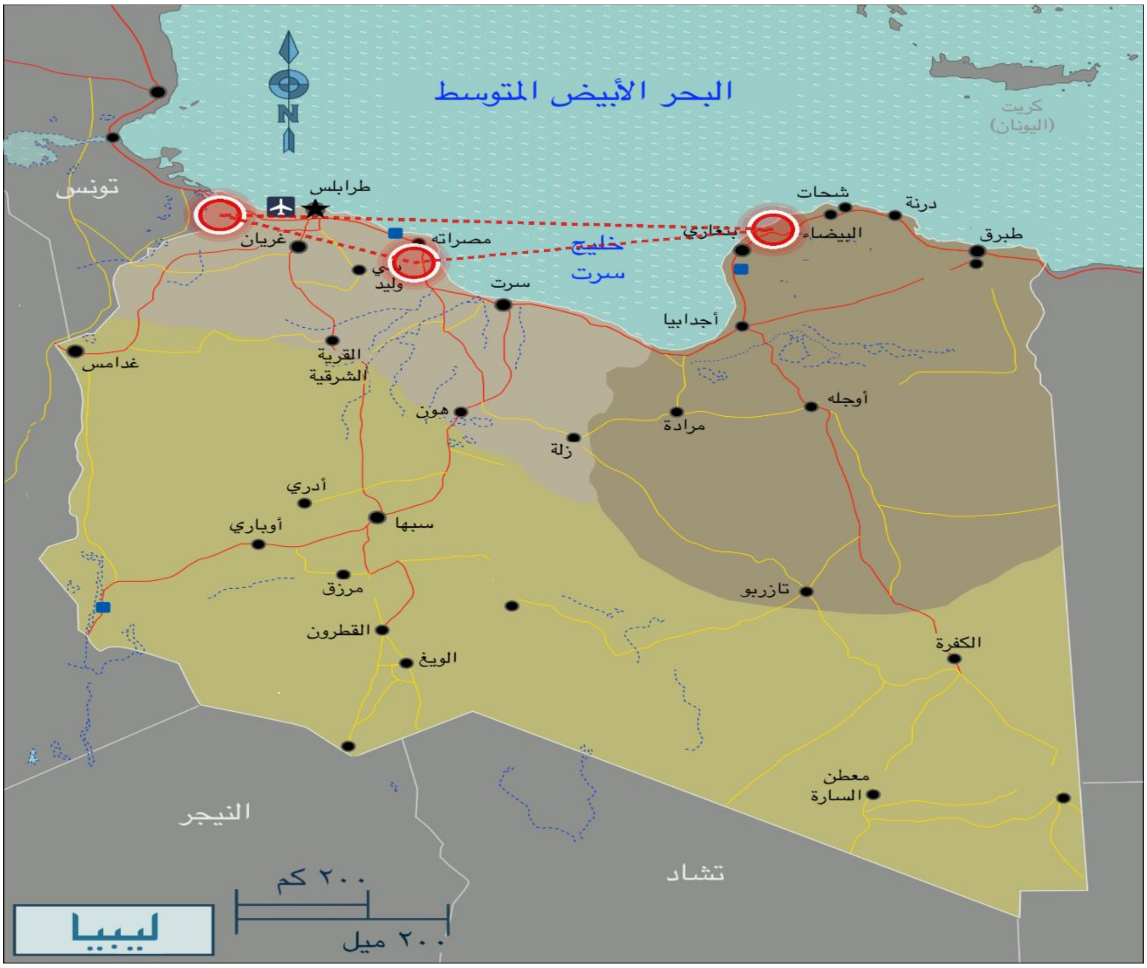

المصدر: خريطة مناطق ليبيا ، ترخيص **Creative Commons CC BY-SA.**

المعالجة والإضافة (تحديد مواقع الدراسة والرموز): إعداد الباحث.

التحولات السكانية في ليبيا ما بعد 2011

أولا: السياق العام للنمو السكاني

تشير البيانات إلى أن ليبيا تُصنّف ضمن الدول ذات المستوى العالي من التحضر، حيث بلغت نسبة السكان الحضريين نحو 81.9٪ من إجمالي السكان في عام 2024 .(Trading Economics, 2024)ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، ارتفع عدد السكان الحضريين في ليبيا ليصل إلى نحو 5.96مليون نسمة عام 2023 .(Macrotrends, 2024)

وتتفق هذه المؤشرات مع ما أوردته تقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(UN-Habitat) ، والتي أشارت إلى أن ليبيا شهدت ارتفاعًا في معدل التحضر من حوالي 49٪ في سبعينيات القرن العشرين إلى أكثر من 85٪ في العقود الأخيرة، خاصة في المناطق الساحلية.(UN-Habitat, 2021)

ثانيا: تغيرات ما بعد 2011 في الحجم والنمو

منذ عام 2011، تأثرت ليبيا بظروف سياسية وأمنية واقتصادية ساهمت في إعادة تشكيل الخريطة السكانية، لا من حيث عدد السكان فقط، بل من حيث أنماط التوزيع الداخلي. وقد سُجّل معدل النمو السنوي للسكان الحضريين في ليبيا بحوالي 1.39٪ في عام 2024، مما يدل على استمرار ارتفاع نسبة التحضر.(Trading Economics, 2024)

في المقابل، تشير البيانات إلى أن نسبة السكان الريفيين انخفضت إلى حوالي 18.09٪ من إجمالي السكان في نفس العام، مما يعكس توجهاً متزايداً نحو الانتقال إلى المدن، إما بفعل النزوح الداخلي أو بفعل عوامل الجذب الحضري (Trading Economics, 2024).

ثالثا: معدلات النمو وتقلباتها بعد عام 2011

شهدت ليبيا بعد عام 2011 تقلبات واضحة في معدلات النمو السكاني، سواء على مستوى السكان الكلي أو السكان الحضريين، نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على أنماط التوزيع الديموغرافي في البلاد. فقد تميزت الفترة اللاحقة للأحداث السياسية عام 2011 بتباطؤ نسبي في النمو الكلي للسكان، مقابل استمرار ارتفاع نسبة التحضر وتزايد تمركز السكان في المدن الكبرى.

تشير بيانات البنك الدولي إلى أن نسبة السكان الحضريين من إجمالي السكان في ليبيا بلغت 81.6٪ في عام 2023، وارتفعت بشكل طفيف إلى 81.9٪ في عام 2024، وهو ما يعكس استمرار الاتجاه التصاعدي نحو التحضر رغم التحديات الاقتصادية والسياسية .(Trading Economics, 2024) كما أظهرت بيانات أخرى أن عدد السكان الحضريين بلغ نحو 5.96 مليون نسمة في عام 2023، بزيادة سنوية قدرها 1.51٪ عن عام 2022 (Macrotrends, 2024).

على المستوى الوطني، بلغ معدل النمو السكاني الكلي نحو 1.13٪ في عام 2023، مقارنةً بـ 1.23٪ في عام 2022، مما يشير إلى تباطؤ طفيف في معدل النمو السنوي .(Macrotrends, 2024) هذا التراجع النسبي في معدل النمو الكلي مقابل استمرار ارتفاع نسبة التحضر يُظهر أن التغير الديموغرافي في ليبيا لا يعود فقط إلى زيادة طبيعية في عدد السكان، بل يتأثر بعمليات الهجرة الداخلية والنزوح نحو المدن الكبرى، والتي باتت تشكّل المحرك الأساسي للنمو الحضري في السنوات الأخيرة.(UN–Habitat, 2021)

إن استمرار ارتفاع نسبة السكان الحضريين فوق 80٪ يمثل ضغطًا متزايدًا على البنية التحتية والخدمات الحضرية، خصوصًا في ظل ضعف سياسات التخطيط العمراني خلال مرحلة ما بعد 2011. ومن ثمّ، فإن دراسة هذه المعدلات والتقلبات تساعد في تفسير التحول البنيوي في النمو السكاني الحضري، وتكشف عن التحوّل من النمو الكمي إلى النمو المكاني–النوعي الذي يعيد تشكيل الجغرافيا السكانية في ليبيا.

حجم السكان والتوزيع المكاني قبل وبعد عام 2011

أولاً: الحجم السكاني الوطني قبل وبعد 2011

شهدت ليبيا منذ مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة تحولات ديموغرافية متباينة تأثرت بالسياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت عام 2011.

ففي تلك السنة، قُدِّر إجمالي عدد سكان ليبيا بنحو 5.9مليون نسمة وفق بيانات البنك الدولي، بعد تراجع طفيف عن عام 2010 الذي بلغ فيه عدد السكان نحو 6.0مليون نسمة .وقد تزامن ذلك مع حالة عدم استقرار انعكست على معدلات النمو الطبيعي والهجرة الداخلية والخارجية.

خلال العقد اللاحق، استعاد النمو السكاني وتيرته تدريجيًا؛ إذ ارتفع عدد السكان إلى قرابة 7.3مليون نسمة في عام 2023، مع استمرار زيادة نسبة الحضر التي بلغت نحو 81.9٪في عام 2024 .يُظهر الجدول (1) بوضوح أنّ الاتجاه العام للتحضّر كان تصاعديًا طوال الفترة 2015–2024، مما يعكس تزايد التركز السكاني في المدن الكبرى وتراجع الوزن النسبي للريف نتيجة الهجرة الداخلية والبحث عن الخدمات وفرص العمل.

الجدول (1): تطور عدد السكان ونسبة التحضّر في ليبيا خلال الفترة 2015–2024

السنة	إجمالي السكان	نسبة الحضر (٪)	عدد السكان الحضريين (تقريبًا)
2015	6,531,819	79.3	5,179,732
2016	6,632,126	79.5	5,272,540
2017	6,738,770	79.8	5,377,538
2018	6,849,055	80.1	5,486,093
2019	6,951,033	80.4	5,588,631
2020	7,045,399	80.7	5,685,637
2021	7,135,175	81.0	5,779,492
2022	7,223,805	81.3	5,872,953
2023	7,305,659	81.6	5,961,418
2024	7,381,023	81.9	6,045,058

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية

(World Development Indicators: SP.POP.TOTL و SP.URB.TOTL.IN.ZS ، 2024

يوضّح الشكل (2) تطور نسبة السكان الحضريين في ليبيا خلال الفترة ما بين 2015 و2024، استنادًا إلى بيانات البنك الدولي. ويتبين من المنحنى أن البلاد شهدت اتجاهًا تصاعديًا منتظمًا في نسبة التحضّر، حيث ارتفعت من 79.3٪في عام 2015 إلى نحو 81.9٪في عام 2024، وهو ما يعكس تحوّلًا ديموغرافيًا متواصلًا نحو المدن الكبرى. يشير هذا الاتجاه إلى أن التحضّر في ليبيا لم يتأثر جوهريًا بالتقلبات السياسية والأمنية خلال الفترة، بل استمر بوتيرة ثابتة، ربما مدفوعًا بعمليات النزوح الداخلي والهجرة من المناطق الريفية.

يعكس الرسم أيضًا ثبات معدل الزيادة (بمقدار 0.3 نقطة مئوية تقريبًا سنويًا)، ما يدعم فرضية النمو الحضري المستمر كاتجاه بنيوي طويل الأمد في ليبيا.

تطور نسبة السكان الحضريين في ليبيا خلال الفترة 2015–2024.

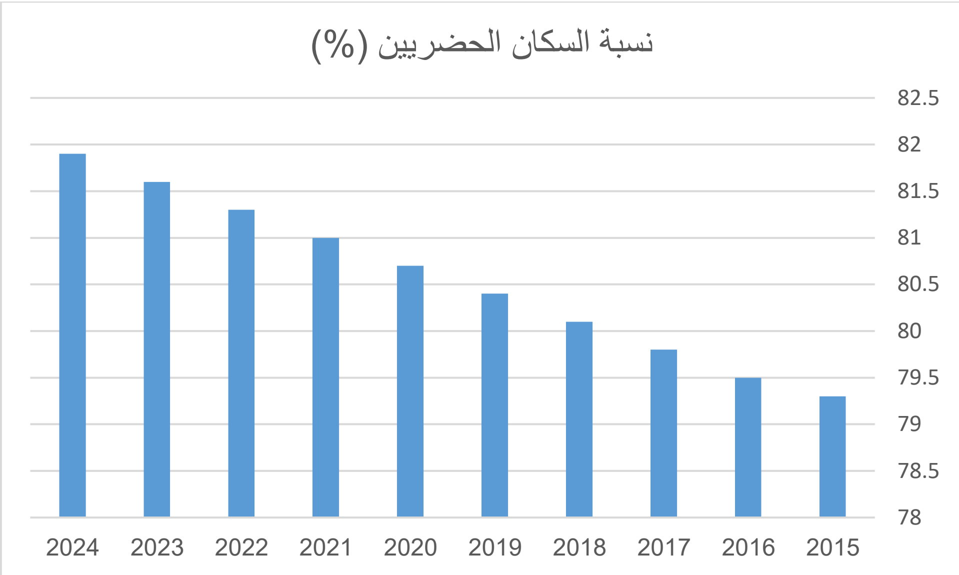

2. النمو الحضري في المدن الليبية الكبرى

1. المدن المختارة وأسس اختيارها

تمثل كل من طرابلس، بنغازي، ومصراتة ثلاث حواضر رئيسية في ليبيا، وهي مدن ذات تأثير ديموغرافي واقتصادي متباين. اختيرت هذه المدن لتغطية التوزيع الجغرافي للبلاد (غرب، شرق، شمال–وسط)، ولفاعليتها في حركة التحضر، وتوفر بيانات سكانية نسبية عنها. تُمثل هذه المدن أهم التجمعات الحضرية وأكثرها ديناميكية من حيث النمو والتحول السكاني ما بعد عام 2011.

2. اتجاهات النمو الحضري بعد 2011

منذ عام 2011، ارتفعت نسبة التحضر في ليبيا بشكل ملحوظ لتتجاوز 82% من مجموع السكان، بحسب تقديرات البنك الدولي(World Bank, 2024) ، مما يدل على تسارع وتيرة الانتقال إلى المناطق الحضرية. هذا النمو ليس موحدًا بين المدن، بل يتفاوت وفقًا لعدة عوامل مثل الاستقرار الأمني، وتوفر البنية التحتية، والفرص الاقتصادية.

3. الفروقات بين المدن في معدل النمو

تشهد مدينة **طرابلس** نمطًا من النمو المستقر نوعًا ما، كونها العاصمة السياسية والإدارية للدولة. أما **بنغازي**، فقد عانت من اضطرابات متكررة أدت إلى تذبذب في مؤشرات نموها، غير أن بيانات ما بعد 2021 تشير إلى بداية تعافٍ حضري في المدينة .(UN Habitat, 2021) في المقابل، فإن **مصراتة** تُظهر نموًا حضريًا متسارعًا بفعل نشاطها الصناعي والتجاري الساحلي، وتوفر مناخ نسبي من الاستقرار.

4. أثر النزوح الداخلي والهجرة على التحضر

ساهمت حركات النزوح الناتجة عن النزاعات المسلحة والهجرة من المناطق الريفية والصحراوية إلى المدن الساحلية في تعميق التركّز السكاني في المدن الكبرى، خاصة طرابلس وبنغازي. وأفادت تقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat, 2021) بأن المدن الكبرى تحولت إلى نقاط جذب حضري رئيسية، ما فرض ضغوطًا على الخدمات والبنية التحتية.

5. التحديات الحضرية المصاحبة للنمو

نتج عن هذا النمو تحديات عمرانية واضحة مثل: الاكتظاظ، الامتداد غير المنظم للمناطق الطرفية، الضغط على شبكات المياه والكهرباء، وضعف التخطيط الحضري، وغياب تحديث السياسات التنظيمية منذ 2011. تتفاوت القدرة على مواجهة هذه التحديات بين المدن؛ فطرابلس تمتلك إمكانات أفضل مقارنة ببنغازي أو مصراتة من حيث البنية التحتية والخدمات العامة.

الجدول (2): مؤشرات النمو الحضري في المدن الليبية الكبرى(2020)

المدينة	عدد السكان(2020)	ملاحظات حول النمو الحضري
طرابلس	1,293,016نسمة	نمو مستقر نسبيًا نتيجة تركّز إداري وخدمي
بنغازي	750,000نسمة	تعافٍ بعد اضطرابات ما بعد 2011؛ توسع عمراني ملحوظ
مصراتة	360,000نسمة	نمو مدفوع بالنشاط الصناعي والتجاري الساحلي

المصدر: قاعدة بيانات World Population Review (2024) وبيانات Macrotrends و(2021) UN-Habitat، مع اعتماد السنة المرجعية 2020 للاتساق المقارن بين المدن.

تشير البيانات إلى أن المدن الليبية الكبرى تشهد أنماطًا متباينة من النمو الحضري، تعكس تفاعلات متشابكة بين الموقع الجغرافي، الأمن، الاقتصاد، والهجرة الداخلية. وتؤكد هذه المعطيات ضرورة التمييز بين المدن عند التخطيط الحضري، بدلًا من اعتماد سياسات موحدة لا تراعي الخصوصيات المكانية والديموغرافية لكل مدينة.

هل ترغب الآن بالانتقال إلى إعادة صياغة باقي الأقسام المرتبطة بالمحور التحليلي أو تعديل المخططات البيانية المقترحة بناءً على هذه النسخة الجديدة؟

العوامل المؤثرة في النمو السكاني الحضري في ليبيا ما بعد 2011

تحليل دقيق ومنهجي للعوامل الجغرافية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي ساهمت في تحولات النمو الحضري.

أولا: العوامل السياسية والأمنية

منذ عام 2011، شهدت ليبيا حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني أدت إلى تغيرات عميقة في أنماط التوزيع السكاني، أبرزها النزوح الداخلي واسع النطاق، وانتقال آلاف العائلات من مناطق النزاع إلى المدن الأكثر استقرارًا، مثل طرابلس ومصراتة.

وبحسب تقارير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سجّلت ليبيا نحو 200,000نازح داخلي حتى عام 2023، معظمهم يتمركزون في المناطق الحضرية الكبرى.(UNHCR, 2023)

هذا النزوح، رغم كونه ظرفًا قهريًا، لعب دورًا محوريًا في تضخيم حجم السكان في المدن، وتحوّل إلى عامل مباشر في النمو الحضري غير المخطّط. المدن الكبرى تحوّلت إلى مراكز استيعاب لهؤلاء النازحين، ما أسهم في توسع الأحياء الطرفية العشوائية وظهور ضغط على البنية التحتية والخدمات الأساسية.

ثانيا: العوامل الاقتصادية

النمو الحضري في ليبيا بعد 2011 تأثر كذلك بالتغيرات في البنية الاقتصادية. فمع تراجع النشاط في قطاعات الريف مثل الزراعة والرعي بسبب غياب الأمن وندرة الاستثمارات، تحوّل جزء كبير من القوى العاملة إلى المدن الكبرى بحثًا عن فرص عمل في قطاع الخدمات أو الأعمال التجارية الصغيرة.

تشير دراسات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الليبي بات أكثر تمركزًا في المناطق الحضرية بعد 2011، مع تقلص النشاط الاقتصادي في المناطق الطرفية.(World Bank, 2022)

ثالثا: العوامل الاجتماعية والديموغرافية

من بين العوامل الاجتماعية المؤثرة:

ارتفاع نسب التمدرس والتعليم في المناطق الحضرية، مقارنة بالمناطق الريفية.

توافر الخدمات الصحية والبلدية في المدن الكبرى، ما يجعلها أكثر جاذبية للسكن.

وجود شبكات عائلية ودعم اجتماعي للنازحين في المدن، مما يجعل الانتقال أكثر سهولة واستقرارًا.

كما أن معدل الخصوبة في المناطق الحضرية شهد بعض الانخفاض، إلا أن تدفق السكان من مناطق أخرى عوّض هذا الأثر، مما حافظ على اتجاه النمو الإيجابي في المدن الكبرى (UNFPA 2021).

رابعا: العامل الجغرافي الطبيعي

تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن نحو 90٪ من سكان ليبيا يعيشون في شريط ساحلي لا يتجاوز 10٪ من مساحة البلاد، بسبب طبيعة البلاد الصحراوية(UN-Habitat, 2021) .

وهذا ما يجعل العامل الجغرافي الطبيعي محدِّداً مسبقاً لمواقع النمو الحضري، حيث لا توجد فرص توسع عمراني أو استقرار سكاني إلا ضمن المناطق الساحلية أو القريبة من المياه الجوفية أو الطرق الحيوية.

التوزيع المكاني للنمو الحضر

في إطار هذا القسم يُركّز التحليل على «أين» وكيف انتشر النمو الحضري داخل المدن الكبرى الليبية، وما هي التغيّرات الحاصلة في التوزيع المكاني للسكان والخدمات، وما هو نمط التوسّع العمراني (امتداد نحو الضواحي، توسّع أفقي، زيادة كثافة مركزية...) بعد عام 2011.

اولا: نمط التوسّع المكاني للمدن الكبرى

في طرابلس يظهر أن الامتداد الحضري تركز على الشريط الساحلي والمناطق القريبة من البحر، مع توسّع ضواحي إلى الجنوب الغربي، وذلك نتيجة القيود الجغرافية والفرص الساحلية(Al-Sharif & Pradhan, 2013) .

كذلك، المدن الساحلية الأخرى تُفيد في أن التوسّع يميل نحو الشريط الساحلي بسبب تواجد الخدمات، الموانئ، والشبكات. وهذا يعكس عامل الموقع الطبيعي والجغرافي كمحدّد لمسار التوزّع المكاني (زايد، 2016).

ثانيا: كثافة النّمو والتحول الداخلي

يُلاحظ أن التوسّع المكاني لا يقتصر على إضافة مساحات جديدة فقط، بل يشمل أيضًا **زيادة** الكثافات السكانية داخل النوى الحضرية .فعلى سبيل المثال، في طرابلس تمّ رصد توسّع أفقي باستخدام الصور الفضائية لحقبة ما قبل وبعد 2010 (Al-Sharif, 2017)هذا يعني أن النمو المكاني يشمل تغييراً في طبيعة الاستخدامات الأرضية: أراضٍ زراعية تتحول إلى إسكان، ضواحي تتصل بالمدينة، وتحول في المساحات المفتوحة إلى بنى حضرية.

ثالثا: التباينات المكانية داخل المدينة والمناطق الطرفية

من المهم تحليل الفوارق بين ما يدور داخل المركز الحضري (النوى القديمة) وما يدور في الأطراف أو الضواحي. غالباً ما تكون الضواحي عرضة لنمو سريع وغير مخطّط، مما يؤدي إلى تفاوت في الوصول للخدمات والبنية التحتية (UN-Habitat, 2019)هذا التباين المكاني يُعدّ من التحديات الحضرية الكبرى ويعدّ مؤشّراً على النمو الحضري النوعي وليس فقط الكمي.

رابعا: دلالات جغرافية–بشرية للتوزّع المكاني

النمو المكاني نحو الضواحي أو الاتجاهات نحو البحر/الشريط الساحلي ليس محض صدفة، بل لارتباطه بعدّة عوامل: التضاريس، الموانئ، الشبكات الطرقية، وتوفّر الأراضي الصالحة للتوسّع(Shaba, 2019) .

إن التركيز المكاني في المدن الكبرى يعكس مسار «تركيز الجذب الحضري» حيث تتركّز الخدمات والفرص في منطقة ضيقة، ما يعزز سيادة نمط التوسّع المكاني الأحادي الاتجاه.

كذلك، هذا التوزّع المكاني يحمل آثارًا على التخطيط: ازدياد الضغط على شبكة النقل، زيادة المسافة بين السكن والعمل، ظهور الأحياء العشوائية، وارتفاع تكاليف الخدمات.

آثار النمو الحضري المتسارع

يَعدّ النمو الحضري المتسارع في المدن الكبرى الليبية ظاهرة مركّبة ذات أبعاد متعددة تتداخل فيها التغيرات الديموغرافية، المكانية، الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي عرض تفصيلي للعَثار الأساسية لهذا النمو، مقسّمة إلى محاور رئيسية مرتبة ومنهجية:

أولا: آثار على البنية التحتية والخدمات

مع تجاوز نسبة التحضر في ليبيا نسباً مرتفعة، تُواجه المدن الكبرى ضغوطاً كبيرة على البنية التحتية والخدمات الأساسية. على سبيل المثال، يشير تقرير UN–Habitat إلى أن ليبيا تعاني من عجزٍ كبير في الإسكان، حيث تتجاوز الطلبات للمساكن الجديدة وقدرات السوق أو المشاريع الحكومية على تلبيتها، خاصة في المناطق الحضرية الرئيسة .

كما أن ضعف التنظيم المكاني وإدارة الأراضي يؤدي إلى أسواق أراضٍ غير رسمية، وارتفاع أسعار العقارات السكنية، مما يزيد الضغط على السكان الحضر الجدد.

من الناحية الجغرافية، هذا يعني أن خمسة أمور تحدث: (1) توسّع عمراني سريع وغير مخطَّط غالباً نحو الضواحي، (2) خدمية أقل كفاءة في المناطق الجديدة، (3) انتشار الاستيطان العشوائي أو شبه الرسمي، (4) ازدحام في الأحياء القديمة، و(5) فجوات في التوزيع المكاني للخدمات (المياه، الصرف، النقل).

ثانيا: آثار على السكن والكثافة والتحوّل العمراني

إن التوسع السريع للمدن يؤدي تلقائياً إلى تغيّرات في كثافة السكن، حيث يُلاحظ غالباً أن المناطق الحضرية المركزية تشهد زيادة في كثافة السكان، بينما الضواحي تشهد نموّاً في الامتداد الأفقي. وفي ليبيا، تشكّل مشكلة السكن المجهّز في المدن تحدياً رئيسياً، مع تغيّرات في تكوين الأسر والعائلات نتيجة للانتقال من الريف أو النزوح نحو الحضر .

من منظور جغرافي، يمكن ملاحظة أن التوسّع العمراني في المدن الكبرى يُعيد تشكيل استخدامات الأراضي: الأرض الزراعية أو الفراغات المتاخمة تتحوّل إلى إسكان، ويتم تغيير شبكات النقل والخدمات لتلائم التحوّل. هذا التحوّل يُلقي عبئاً على الإدارة الحضرية، ويتطلّب تحديثاً في الخرائط، في التخطيط العمراني، وفي التعامل مع التوسّع خاصة في مناطق الضواحي.

ثالثا: آثار على التخطيط الحضري والتنمية المستدامة

النمو الحضري السريع في ليبيا يُشكّل تحدياً في سياق التخطيط الحضري والتنمية المستدامة. فغياب تحديث شامل لقوانين التخطيط العمراني، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي والأمني، أدّى إلى ضعف في القدرة على إدارة النمو المكاني داخل المدن الكبرى .

على سبيل المثال، ضعف التسجيل العقاري وإدارة الأراضي ساهم في نشوء أراضٍ غير رسمية أو شبه رسمية داخل المدن، مما يقوّض أسس التخطيط الحضري المنظم.

الجانب الجغرافي يبرز أهمية التوسّع المكاني الذي يؤدي غالباً إلى زيادة المسافات بين السكن والعمل، ارتفاع تكاليف النقل، واستهلاك الأراضي بشكل أقل كفاءة. هذا ينعكس بدوره على عدالة التوزيع المكاني للخدمات، مما يتطلب سياسات تُركّز على النمو الذكي والتوسّع المستدام داخل النطاق الحضري بدل الانتشار غير المخطّط.

رابعا: آثار اجتماعية–مكانية وتفاوتات حضرية

على صعيد الجغرافيا البشرية، النمو الحضري المتسارع يرتبط بتغيرات في البُنى الاجتماعية والمكانية داخل المدينة. لذا تظهر آثار مثل: تزايد الفوارق في التوزيع المكاني للخدمات بين الأحياء القديمة والضواحي الجديدة، تغيّر في التكوين الاجتماعي للسكان، وظهور مختلط للنازحين والمهاجرين الجدد داخل المدن الكبرى.

يُشير تقرير UN–Habitat إلى وجود فجوات في نوعية الخدمات والبنية التحتية داخل المدن الليبية، ما يجعل بعض التجمعات الحضرية أقل قدرة على الوصول إلى الخدمات بسهولة .

هذه الفوارق تُعبّر عن "تفاوت مكاني" يمكن تحليلها عبر خرائط الكثافة، شبكات الخدمات، والمدى المكاني الذي تغطّيه الخدمات داخل المدينة. وهذا بدوره يُشكّل موضوعاً مركزياً لسياسات العدالة المكانية والتخطيط والحكامة الحضرية.

أبرز النتائج

1. استمرار ارتفاع نسبة التحضر

تبيّن أن نسبة السكان الحضريين في ليبيا قد تجاوزت 81٪ بعد عام 2011، وهو ما يشير إلى استمرار التحول الديموغرافي نحو الحضر، مدفوعًا بعوامل سياسية (النزوح)، واقتصادية (تركّز النشاط في المدن)، وجغرافية (الملاءمة المكانية للساحل).

2. المدن الكبرى كمحاور جذب حضري رئيسية

أظهرت الدراسة أن مدن طرابلس، بنغازي، ومصراتة شكّلت مراكز رئيسية للنمو الحضري، حيث تركزت فيها النسبة الكبرى من الزيادة السكانية بعد 2011، سواء من خلال التوسع العمراني أو زيادة الكثافة داخل النسيج الحضري.

3. النزوح الداخلي محرك أساسي للنمو الحضري

أكّدت الدراسة أن النزوح الداخلي بسبب الصراع شكّل عاملاً مباشراً في إعادة توزيع السكان نحو المدن، وأسهم في ظهور نمو حضري غير مخطّط، خاصة في ضواحي طرابلس وبنغازي.

4. توسع عمراني غير متوازن مكانياً

تبيّن أن التوسع المكاني للمدن الكبرى كان غالباً أفقياً باتجاه الضواحي، دون تخطيط عمراني منظم، ما أدى إلى ضعف التغطية الخدمية في بعض الأحياء، واختلالات في توزيع البنية التحتية، وظهور أنماط من الاستيطان غير الرسمي.

5. ضغوط حضرية متزايدة على البنية التحتية

رصدت الدراسة وجود ضغط واضح على الخدمات الأساسية في المدن الكبرى، كالمياه، الكهرباء، السكن، والصحة، نتيجة النمو السريع وغير المتوازن للسكان، وهو ما فاقم من التحديات الحضرية القائمة.

6. تفاوت مكاني واجتماعي داخل المدينة

أظهرت النتائج وجود فجوات واضحة في توزيع السكان والخدمات داخل المدن الكبرى، بين الأحياء المركزية المزودة بخدمات، والمناطق الطرفية الناشئة، ما يعكس خللاً في العدالة المكانية، ويهدد استدامة التنمية الحضرية.

7. ضعف الاستجابة التخطيطية والمؤسسية

بيّنت الدراسة أن غياب سياسة حضرية وطنية محدثة، إضافة إلى محدودية دور البلديات والجهاز الإحصائي، شكّل عائقاً في ضبط النمو الحضري وتوجيهه بشكل مستدام بعد عام 2011.

الدلالات الجغرافية والديموغرافية للنتائج

تعكس نتائج الدراسة أبعادًا مكانية وسكانية معقدة تشير إلى تحولات جذرية في النسيج الحضري لليبيا، مما يفتح الباب أمام فهم أعمق للعلاقة بين الإنسان والمكان، وتحليل التفاعل بين العوامل الجغرافية والديموغرافية في مرحلة ما بعد 2011.

1. التحول من التركز السكاني التقليدي إلى نمط التمدد غير المنظم

تُظهر النتائج أن المدن الليبية الكبرى لم تَعُد تشهد نموًا في نواتها المركزية فحسب، بل أصبحت تمتد أفقيًا نحو ضواحيها بشكل غير منظم، مدفوعًا بعوامل النزوح والهجرة الداخلية. هذا النمط يشير إلى نهاية مرحلة الاستقرار المكاني التقليدي وبداية مرحلة جديدة تتسم بالسيولة السكانية وتغيّر أنماط الاستيطان، وهي من أهم الظواهر في الجغرافيا الحضرية المعاصرة.

2. ظهور خلل في التوازن المكاني بين المركز والهامش

توضح الدراسة تباينات واضحة بين الأحياء المركزية والمناطق الطرفية في المدن الكبرى من حيث الخدمات، الكثافة، البنية التحتية، وأنماط استخدام الأرض. هذا الخلل يترجم جغرافيًا إلى **فجوة مكانية** تحمل آثارًا اجتماعية واقتصادية عميقة، وتعكس غياب العدالة المجالية، وهو مفهوم محوري في الجغرافيا البشرية الحديثة.

3. تزايد أثر الجغرافيا السياسية في تشكيل الحراك السكاني

أثبتت الدراسة أن الأبعاد السياسية والأمنية لم تعد مؤثرات خارجية على النمو الحضري، بل أصبحت محفّزات رئيسية لإعادة تشكيل خريطة التوزيع السكاني. فالنزوح من مناطق النزاع مثل سرت وسبها إلى طرابلس ومصراتة لم يكن عشوائيًا، بل استند إلى **اعتبارات مكانية مركّبة** كالأمان، القرب من المرافق، والفرص الاقتصادية، ما يُبرز أهمية الجغرافيا السياسية كأداة لفهم التحولات الحضرية في الدول المتأثرة بالنزاعات.

4. دور الجغرافيا الطبيعية في توجيه الامتداد الحضري

أبرزت النتائج أن التوزيع الجغرافي الطبيعي للموارد، وخاصة المياه والموقع الساحلي، كان عاملاً حاسمًا في تحديد اتجاهات التوسع العمراني. فالمدن الساحلية مثل طرابلس وبنغازي حافظت على جاذبيتها بسبب القرب من البحر وشبكات الطرق والموانئ، وهو ما يؤكد أن الطبيعة لا تزال فاعلاً أساسياً في التنظيم المكاني رغم التحولات الحديثة.

5. أهمية البعد المكاني في التخطيط الحضري المستقبلي

تُظهر مؤشرات الكثافة والخدمات (الشكل 2 والجدول 2) أن التحضّر في الحواضر الثلاث ازداد مكانيًا باتجاه الضواحي مع فجوات خدمية واضحة، ما يستلزم أدوات تخطيط موجهة نحو الإنصاف المكاني. لذا فإنّ النتائج تؤكد أهمية تبني

سياسات حضرية تعتمد على أدوات تحليل مكاني دقيقة (مثل الخرائط الحرارية، بيانات التغير المكاني، نماذج الكثافة)، بما يحقق العدالة المكانية والاستدامة الحضرية.

التوصيات

في ضوء النتائج والدلالات الجغرافية والديموغرافية التي خلصت إليها الدراسة، تُقترح التوصيات الآتية لتعزيز إدارة النمو الحضري وتحقيق استدامته في المدن الليبية الكبرى:

1. وضع سياسة حضرية وطنية شاملة تُعالج التوسع العمراني غير المخطط، وتُحدّث أدوات التخطيط المكاني وفق معايير العدالة والكفاءة المكانية.
2. زيادة قدرات البلديات والجهاز الإحصائي في مجال جمع وتحليل البيانات الحضرية المكانية والسكانيّة، وتوظيف نظم المعلومات الجغرافية GIS مستقبلاً في عمليات الرصد والتخطيط الحضري.
3. توجيه التنمية العمرانية نحو التوازن المكاني عبر دعم الضواحي بخدمات متكاملة، وتحقيق الربط الوظيفي بينها وبين مراكز المدن، بما يقلل الضغط على المناطق المركزية.
4. إدماج البعد السكاني في سياسات الإسكان والخدمات لضمان استيعاب النمو السكاني ضمن أطر عمرانية منظمة ومستدامة.
5. إجراء دراسات ميدانية دورية متعددة التخصصات لرصد تحولات النمو الحضري وتأثيراتها الجغرافية والاجتماعية، وتحديث الخطط وفقًا للتغيرات الواقعية.

الخاتمة

سلّطت هذه الدراسة الضوء على تحولات النمو السكاني الحضري في المدن الليبية الكبرى بعد عام 2011، من خلال تحليل جغرافي بشري اعتمد على رصد الأنماط السكانية والمكانية وتفسيرها في سياق التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال هذه المرحلة.

وقد بيّنت النتائج أن النمو الحضري في ليبيا لم يكن نتاجًا طبيعياً للزيادة السكانية فحسب، بل جاء نتيجة تفاعلات معقّدة بين النزوح الداخلي، وانكماش الأدوار الريفية، وتركّز الأنشطة في المدن الكبرى، ما أفرز أنماطاً جديدة من التوزيع المكاني والامتداد العمراني، غلب عليها الطابع غير المخطط في كثير من الأحيان.

كما كشفت الدراسة عن وجود اختلالات واضحة في التوزيع المكاني للسكان والخدمات، وغياب أدوات التخطيط الحضري الفعالة، مما أدى إلى توسّع حضري سريع وغير متوازن، تمركز في الشريط الساحلي، وفجوات تنموية داخل المدن الكبرى. إن هذا الواقع يفرض ضرورة تبني رؤية حضرية جديدة في ليبيا، تأخذ في الاعتبار البعد المكاني للنمو السكاني، وتدمج مبادئ العدالة المجالية والاستدامة الحضرية في التخطيط والسياسات العامة، خاصة في ظل ما تمرّ به البلاد من تحولات جيوسياسية متسارعة.

وعليه، فإن الدراسة تفتح المجال لمزيد من الأبحاث المكانية المعمقة، سواء باستخدام أدوات التحليل الجغرافي المتقدم، أو من خلال دراسات مقارنة بين المدن، وذلك لضمان فهم أكثر دقة وديناميكية للنمو الحضري في ليبيا ومستقبله.

المراجع:

1. الألي، عبد الرحمن الرافع .(2021). **النمو السكاني وأثره على استعمالات الأرض الحضرية في مدينة البيضاء خلال الفترة (2008–2016) باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد**. *مجلة الحكمة للدراسات والبحوث*، 1.(4)
2. القزيري، عادل عبد السلام .(2023). **التغير في اتجاهات النمو السكاني في بلدية مصراتة 1984–2020م** . *مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية*، 8(15)، 320.327–
3. زايد، محمود علي .(2016). **العمران الحضري والتجمع القروي في سهل مصراتة**. *مجلة البحوث الأكاديمية*، 5، 550–563.
4. Alsharif, A. A. A., & Pradhan, B. (2014). *Urban sprawl analysis of Tripoli Metropolitan City (Libya) using remote sensing data and multivariate logistic regression model*. **FAO AGRIS Database**. Retrieved from https://agris.fao.org/agris-search/search.do?recordID=XF2017000202
5. Al Saleh, S. M., Abd El Galil, M., Hegazy, T., Abou Samra, R., & Mohamed, M. T. (2022). *Quantitative analysis of urban sprawl in Al-Baydah city – Libya, using GIS and remote sensing techniques*. *Scientific Journal for Damietta Faculty of Science*, 12(1), 56–62. https://doi.org/10.21608/sjdfs.2022.269848
6. UN-Habitat. (2019, December 5). *Urban issues – Libya*. United Nations Human Settlements Programme. Retrieved from https://unhabitat.org/urban-issues-libya
7. UN-Habitat. (2021). *Urban profiling in Libya: City reports and key findings*. United Nations Human Settlements Programme. Retrieved from https://unhabitat.org
8. World Bank. (2024). *Urban population (% of total population) — Libya*. *World Development Indicators*. Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=LY
9. World Bank. (2022). *Libya economic monitor*. *World Bank Country Reports*. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/country/libya/publication/economic-update
10. Macrotrends. (2024). *Tripoli, Libya metro area population (1950–2024)*. Retrieved from https://www.macrotrends.net/global-metrics/cities/21782/tripoli/population

11. PMC. (2012). *Predicting the impact of the 2011 conflict in Libya on population*. *National Library of Medicine*. https://pmc.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC3396632/
12. WHO. (2023). *Libya: Health data overview*. *World Health Organization*. Retrieved from https://data.who.int/countries/434
13. UNHCR. (2023). *Libya IDP and returnee report*. *United Nations High Commissioner for Refugees*. Retrieved from https://www.unhcr.org/ly
14. UNFPA. (2021). *Libya population situation analysis*. *United Nations Population Fund*. Retrieved from https://libya.unfpa.org
15. Trading Economics. (2024). *Libya urban population (% of total population)*. Retrieved from https://tradingeconomics.com/libya/urban-population-percent-of-total-wb-data.html
16. CountryEconomy. (n.d.). *Libya population 2011*. Retrieved from https://countryeconomy.com/demography/population/libya?year=2011